البيان السياسي الصادر بمناسبة الاعلان عن تأسيس التجمع الاشتراكي التقدمي

أيها السيدات والسادة،

نعقد هذه الندوة الصحفية لاعلامكم واعلام الرأي العام من خلالكم بتأسيس حركة سياسية جديدة في تونس.

ونحن نحول صباح اليوم الثلاثاء 13 ديسمبر 1983، وفد من مكتبنا السياسي المؤقت لتسليم السلطات المعنية محضر الجلسة التأسيسية والنظائر الخمسة المطلوبة من القانون الاساسي للتجمع الاشتراكي التقدمي طبقا لاحكام قانون الجمعيات الصادر في 7 نوفمبر 1959.

وفكرة التجمع الاشتراكي التقدمي ليست فكرة، فقد سبق للشرطة أن اعتقلت في بداية هذه السنة عددا من المناضلين كانوا بصدد التشاور حول فكرة تأسيس تجمع لليسار الاشتراكي، ولعله من المفيد التذكير بأن هذه القضية لم تحفظ بعد قانونيا رغم انتهاء التحقيق والافراج عن كل من تم تتبعهم فيها.

وأيا يكن الامر فقد آن الاوان لكي تعرض العناصر المتمسكة بهذا المشروع على الرأي العام محاور برنامجها واختياراتها أملا في توضيح ملامح هذه الحركة ودوافع عملها ونود أن نؤكد بادئ ذي بدء أن المجموعة التي أخذت على عاتقها مسؤولية تأسيس هذا التجمع لا تعتبر نفسها قيادة لحركة سياسية مكتملة التكوين والتنظيم، بقدر ما تعتبر نفسها مجموعة من المبادرين هدفها التأليف بين أوسع ما يمكن من الحساسيات التقدمية وتجميعها حول فكرة الاشتراكية وبرنامجها وذلك بواسطة الحوار الفكري وكذلك في مجرى الممارسة السياسية العملية بشكل أساسي.

ولما كان هدفنا الاسمى تحرير الانسان من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد فان تصورنا الاشتراكي يندرج في اتجاه النقد الجذري للرأسمالية والعمل على تجاوزها تاريخيا نحو ارساء مجتمع خال من الطبقات. ويتوخى مبدؤنا الاشتراكي على أساس ملكية المنتجين أنفسهم لوسائل الانتاج الكبرى وجوب تسييرهم لها.

وتنتسب حركتنا الى الفكر الاشتراكي العمالي العالمي، ولذا فهي ترى أن الطبقة العاملة مدعوة الى أن تلعب الدور القيادي في عملية التحول هذه من الرأسمالية الى الاشتراكية.

على أن المجتمع الاشتراكي الذي ننشده لا يمكن أن يتحقق الا اذا توفر شرط أساسي لا مندوحة عنه وهو أن يمتنع الشغالون وسائر المنتجين بامكانية الاختيار وبحرية القرار. لذلك فاننا نعمل على اقامة نظام اشتراكي قوامه الديمقراطية.

وعليه فان النظام الديمقراطي المنشود يقوم على السيادة الشعبية كمبدأ وعلى ضمان الحريات الفردية والعامة ـ وخاصة منها الحريات السياسية بلا استثناء ـ كشرط وقاعدة له.

لكن انطلاقا من الظروف الموضوعية والذاتية لاقامة نظام اشتراكي في تونس يفترض المرور بمرحلة انتقالية ذات مستوى وطني ديمقراطي، يكون هدفها المركزي الذي يستأثر بالاولوية تحقيق الانماء الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا.

وطبعا لا يمكن أن تناط مهمة الانماء الاقتصادي والاجتماعي هذه بجهود طبقة من الخواص الرأسماليين اللاهثين وراء الربح السريع وانما ينبغي أن يكون محرك التنمية الاقتصادية وقاطرته في تلك المرحلة الانتقالية القطاع العام الاشتراكي الذي ينهض الشغالون باعباء تسييره.

ولا يتنافى هذا الدور القيادي للقطاع العام مع وجود قطاع خاص بل على العكس من ذلك تبقى المؤسسة الخاصة مدعوة الى أن تلعب دورا كبيرا في عملية الانماء الاقتصادية، ولذلك يجب على الدولة أن تساعدها على القيام بدورها هذا في اطار الاهداف التي ترسمها مخططات التنمية وفي حدود احترام المكاسب الاجتماعية.

والمطلوب أيضا أن يساهم في عملية الانماء الاقتصادي قطاع تعاوني حر مستقل عن الدولة، يخضع الى تسيير ديمقراطي داخلي، ويكون دور السلطات العامة في هذه الحدود مقتصرا على التشجيع المادي والسياسي لهذا القطاع.

ومن هذا المنظور فان تعايش القطاع العام الاشتراكي والقطاع التعاوني الحر والقطاع الخاص الوطني يشكل مبدأ الاقتصادي في المرحلة الانتقالية وهو ما يجعل من مهمة الانماء الاقتصادي مهمة وطنية.

على أن الانماء الاقتصادي يجب متحذرا في الانجاز ويفتقد معناه اذا لم ترافقه اصلاحات اجتماعية من شأنها أن تعبئ الطاقات الشعبية والوطنية ولذا فان المرحلة الانتقالية تستوجب تقرير سلسلة من الاصلاحات

الاجتماعية الجذرية نذكر من أهمها :

– تحقيق اصلاح زراعي لفائدة الفلاحين الفقراء والفلاحين المحرومين من الارض يستجيب لقيم العدل الاجتماعي ويساعد على تطوير الانتاج الزراعي وتحديث وسائله وادماجه في الاقتصاد الوطني .

– القيام باصلاحات اجتماعية لفائدة الشغالين على نحو يؤمن لهم حياة أفضل .

– ادخال اصلاح ديمقراطي على التعليم في كل المستويات وخصوصا بتعميم التعليم الاساسي، الاجباري والمجاني، وتعريب مواده .

– الدفاع عن حقوق المرأة المكتسبة والعمل على الغاء كل تمييز في القانون وفي الواقع بين وضع المرأة ووضع الرجل، والعمل على تشريكها فعليا في الحياة الاجتماعية والسياسية بما يتناسب ووزنها في المجتمع .

– ضمان الشغل للشباب في اطار سياسة حقيقية للتشغيل .

– توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية كالنقل والسكن والصحة وجعلها في متناول الفئات الشعبية ، وجعل الادارة في خدمة المواطن بشكل فعلي .

وبديهي أن اصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية يستوجب اصلاح النظام السياسي في اتجاه اقامة نظام ديمقراطي تعددي يضمن الحريات الفردية والعامة .

كما يتطلب اصلاح الهياكل الداخلية للبلاد بدوره مراجعة بنية التبادل الدولي بين تونس والعالم الخارجي في اتجاه ارساء سياسة استقلالية واندماجية مكثفة على الصعيدين المغربي والعربي في مقابل سياسة التبعية والاندماج في السوق الرأسمالية الدولية .

غير أن الاندماج المغربي والعربي لا يستجيبان الى متطلبات التنمية الاقتصادية وحدها بل يستجيبان أيضا الى التطلعات القومية للشعوب العربية في بناء وحدتها السياسية وكاطار لنهضتها الحضارية والثقافية الحديثة . وبهذا الاعتبار فاننا نعد أنفسنا فصيلا من حركة التحرر العربية الديمقراطية والمعادية للامبريالية .

واختياراتنا في ميدان العلاقات الخارجية تنهض على مبادئ الاستقلال والحياد التام تجاه الاحلاف والنضال ضد كل أشكال التدخل والسيطرة والعمل من أجل السلم وحق الامم في تحقيق مصيرها .

ونحن نعتبر أن النزاع بين الاحلاف ـ خاصة التحركات العدوانية للامبرياليين الامريكيين وحلفائهم ـ هو مصدر التوتر الدولي، وهو يهدد الانسانية باخطار حرب عالمية جديدة.

* * * * * * *

وفي النضال من أجل أهدافنا في التحرر الوطني وصيانة السلم العالمية نسلك سياسة دعم حركة التحرر العالمية وكفاحات الطبقة العاملة العالمية.

وتحتل القضية الفلسطينية مركزا خاصا في اهتماماتنا وهي قطب الرحى في نضالنا العربي ومن هذه الزاوية نفهم أن التعاون بين الاتحاد السوفياتي والقوى الوطنية العربية على أساس الاستقلال والمصلحة الوطنية والمنفعة المشتركة من العوامل المساعدة على التصدي للقوى العدوانية الامريكية. ولا يمكن للتعاون مع الاتحاد السوفياتي مهما كان مهمّا أن يحلّ محل الاعتماد على القوى الذاتية وتعبئة الطاقات الكفاحية للشعوب العربية وتوحيدها في الصراع ضد الغزاة الصهاينة وحلفائهم الامبرياليين.

ان انجاز هذه الاختيارات التي عرضنا عليكم خطوطها العريضة يتطلب ارادة سياسية جديدة وهي مهمة كافة القوى الوطنية والديمقراطية.

وللاسهام في بلورة هذه الارادة الجديدة تحدد حركتنا لنفسها مهاما ملحة ضمن برنامجها المباشر أهمها :

ـ العفو التشريعي العام والغاء المحاكم الاستثنائية.

ـ الغاء القوانين اللادستورية وخاصة قانوني الصحافة والجمعيات.

وعلى قاعدة هذه الارضية العامة التقى مؤسسو حركتنا وهم يناشدون جميع التقدميين أفرادا كانوا أم مجموعات أن يتجمعوا من أجل الاشتراكية.

وينبغي أن نشدد هنا على أن اختيارنا العمل القانوني يستجيب في الوقت ذاته الى قناعات عميقة والى تقديرات للوضع السياسي الراهن، فالعمل القانوني من بين جميع أشكال العمل السياسي هو الذي يضمن أوسع تشريك للمواطنين في الحياة العامة وهو بهذا الاعتبار قاعدة وهدف كل عمل ديمقراطي. لكن العمل القانوني لم يكن دائما ممكنا في تونس التي ظلت ترزح طيلة ربع قرن تحت نظام الحزب الواحد وتعاني من مصادرة الحريات ولا شك في أن هذا النهج السياسي قد تظافر مع الاختيارات الاقتصادية

والا جتماعية للحكم ليسبب أزمات سياسية واجتماعية متعاقبة كانت وراء مراجعة أسلوب الحكم.

ويتميز الوضع السياسي الراهن بالتجربة التعددية التي تقودها حكومة مزالي على أن المكاسب الديمقراطية لهذه الفترة هي ثمرة مسار طويل من النضالات التي شارك فيها الشباب والعمال ومجمل القوى الديمقراطية والتقدمية منذ منتصف الستينات.

وجاءت قرارات الاعتراف بحركتين معارضتين مؤخرا لتدفع ديناميكية المسار التحرري مجددا بعد أن تعطل في نوفمبر 1981 اثر تزييف نتائج الانتخابات التشريعية والسابقة لأوانها.

الا أن تلك القرارات تشكل مكسبا تاريخيا أكيدا للوطن، وان ظلت دون ما يطمح اليه التونسيون وفي تناقض مع بقاء سياسيين تونسيين رهن الاعتقال أو مبعدين في الخارج بمقتضى قانون جائر يبدو أن الحكم نفسه قد قبل أخيرا مبدأ مراجعته.

ولا يجوز في نظرنا أن يناقض قانون الاحزاب المزمع وضعه روح الدستور ولا أن يستخدم كقاعدة لتعددية انتقائية.

والتجمع الاشتراكي التقدمي، باتخاذ قرار تأسيسه رسميا، انما يطلب حقه في الوجود كتعبير عن تيار قائم الذات في الخارطة السياسية منذ أمد بعيد.

كما يسعى أيضا الى أخذ مكانه الى جانب حركات المعارضة الاخرى في الدفاع عن المكاسب الديمقراطية وتعميقها خدمة للتقدم الاجتماعي والتحرر الوطني.

ولا ريب عندنا في أن مهمة التقدم الوطني والاجتماعي ينبغي أن تكون ثمرة نضال كافة قوى الشعب، لذلك يسعى التجمع الاشتراكي التقدمي الى اقامة علاقات تفاهم وتعاون مع كل التشكيلات السياسية المعارضة سعيا الى اقامة أوسع جبهة ديمقراطية وتقدمية.

أيتها السيدات، أيها السادة

لقد اخترنا بتأسيسنا للتجمع الاشتراكي التقدمي أن نراهن على مستقبل الديمقراطية وعلى قدرة القوى الديمقراطية والتقدمية على التجند للنضال من أجل انتصار الحرية والعدالة ونحن موقنون من أن عملنا سيلقى الدعم والمؤازرة من المناضلين في جهات وفي قطاعات عدة وهم كثرة، الذين يتوقون الى تجميع طاقاتهم في اطار سياسي موحد من أجل انتظار الاشتراكية.

تونس في 13 ديسمبر 1983

مقـــــدمـــــة

- استجابة لنداء الضميـــر والـوطـــن

- ووعيا بخطورة الوضع الذي تجتازه البلاد والمتسم بانهيار حالة الحريات ودخولها في مسار يهدد بنسف المؤسسات المدنية من جمعيات وهيئات مهنية ونقابية وسياسية وتعليميـــة.

- وتمسكا باستقلال تونس ومناعتها في وجه تنامي الأطماع الامبريالية ~~الدول العظمى~~ وتدخلها في شؤوننا الداخليـــة.

- وتمسكا بمبدأ دولة القانون ودفاعا عن ~~وتدعيم~~ المؤسسات التمثيليـــة في وجه أخطار العودة الى نظام الحزب الواحد والحكم الفردي.

- وتجسيدا ~~للإجماع الشعبي~~ للطامح الشعبية حول البديل الديمقراطي

اجتمع ممثلون عن مختلف القطاعات الشعبية من حركات سياسية وهيئات مهنية وثقافية وعلمية وانسانية في اطار " ندوة وطنية للحريات والديمقراطية" وأعلنوا الميثاق الوطني التالـــي :

الميثـــــــــــاق

أولا المبـــــادئ

1) السلطـة والسيـادة للشعـب يمارسهـا عن طريق الاقتـراع العام الحـــر والمباشـر وهو مصـدر الشرعيـة والقانون لا تحـده الا احترام الفـرد وحقوقه وحريـاتـــه التـي تبقـى أسـاس السيـــادة الشعبيـه وشـرطهـا الضـــروري .

2) النظـام الديمقـراطـي التعـددي القائـم علـى حرية التنظيم وتعـدد الاحـــزاب وتـداول السلطـة هو اطـار ممارسـة الشعب لسيـادتـه .

3) احتـرام مقـوّمـات الشخصيـة العربيـة الاسلاميـة للمجتمـع التونسي وتدعيمهـا والذود عنها كـأسـاس حضاري مميـز لشعبنـا لا يتعـارض مع أسـس النظـام الديمقـراطـي المنشـود والقائـم على احتـرام الفـرد وحقوق الانسـان وضمـان المسـاواة الكاملـة بيـــن المواطنيـــن وسيـادة الشعـــب.

4) النظام الديمقـراطي التعـددي هو الاطـار الامثـل لتحقيق العـدل والتقـــدم الاجتماعي وتعبئة القوى الشعبيـة في وجه التحدي الامبريالي وتحرير طاقاتها المكبـوتـة علـى طريق النهضة الحضارية الشاملية .

ثـانيـا الاهـــــداف

ولتحقيق هذه المبادئ وتجسيدهـا يتعهـد المؤتمرون بالنضال صفـا واحـــــدا من أجـل الاهـداف التـاليـــة :

1) مقاومـه كـل القيـود المفـروضـة علـى حريـة الفكـر والمعتقـد وضمان حريـــة التعبـد واقامـة الشعائـر الدينيـة وصيانـة حرمـة المساجد واعتبار أن حريـه المعتقـد مـــن الحريـات الشخصيـة التي لا يجوز لاي جهة كانت التدخـل فيها سـواء بمضايقتها أو محاولـــة فـرضهـــا علـى الغيـــر.

2) ضمـان حريـة التعبيـر والصحافـة وذلك بالغاء قانون الصحافـة لعام 1975 وتعويضه بقانون يضمـن حريـة النشـر والصحافـة وموضوعيـة وسـائـل الاعـلام الجماهيريـــة وتفتحها على مختلف العائلات الفكرية والسياسية على أساس من التسـاوي والحيـــاد .

3) ضمان حريـــة التنظيم وذلك بالغـــاء قانون الجمعيـــات لعام 1959 وتعويضـــه بقانون قائـــم على نظام الاعلا م في تأسيس الجمعيـــات ومبـــدأ الحـــل القضـــائي وضمـــان حريـــة الفكـــر.

4) الـدفـاع عن الحق النقابـي في وجه الانتهاكات المتكـررة للسلطـة وضمـان الحرية والشرعيـة النقابية والكف عن ملاحقة النقابيين وسجنهم بسبب نشاطهم واحترام حريـــة الاضراب وصيانتها من الالتجاء المشط واللا شرعي لاجراءات التسخير والطـرد من العمـــل وضمـــان الحق النقابـي للطـــلا ب والقضـــاه وســـائـر المهـن الاخـــرى.

5) ضمان حريـــه الاجتماع والتظاهر كشكـل من أشكـال حريـة التعبيـر والعمـل الاجتماعـي والسياســي وذلك بتنقيح قانون عام 1969 واقـرار مراقبـه قضائيـة ناجعـة فـــي صـورة منـع أو تضييـــق هذه الحريـة من طـرف الادارة.

6) ضمان حريـــة الانتخابات وحمايتهـا من ممـارسـات التـزويـر وتـدخـــل الادارة ونزعة الانفـراد بالسلطـة واحتكـار العمل السيـاســي مـن طـرف نظام الحكـــم.

7) مقاومة ممارسة التعذيب وصيانـة الحرمـة الجسديـة للانسان وضمان حقـــوق الدفـاع للمتهم في كل مـراحـل التحقيـق والمحاكمـة وذلك خاصـة بسـن قـانـون التحفـظ والايقـاف التحفظـي وســن نظـام خاص بالسجيـن السيـاســي.

8) العمل على الغاء كل المحاكم الجزريـة الاستثنائيـة وصيانـة استقـــــلال القضـاء في ظـل نظـام قائـم على تفريـق السلط والعمل على احـداث مجلـس دستـــوري يـرعـى دستـوريـة القـوانيـن.

9) العمـل على الغاء اجراءات الاعتقال الاداري ضمانا لحريـة الفـرد ولمبـدأ تفريـق السلط والعمل على ضمـان استقـلال الادارة وحيادها وصيـانتها من تدخل الاحـزاب فـي شـؤونهـــا.

10 ضمان حريـة التنقّل والاقامة داخل البـلاد وخارجها واحتـرام حق المواطـن في جـواز السفـــــر.

11) ضمان حرمـة المسكن وسريـه المراسـلات والاتصـال الهاتفـــي

12) العمـل على الغاء المنشـور 108 الخاص بالزي الاسلامـي وضمان حريـة الفـرد في اختيـار لبـاسـه وحمايتـه من كـل تجاوز مهمـا كـــان.

13) مقاومة مظاهر القمـع في الحق الثقافـي وبخاصـة العمل على الغاء نظـام

المراقبة وضمان حرية الابداع الفني والخلق الادبي .

14) ضمان الحقوق الاجتماعية الاساسية للمواطن من تعليم اجباري وشغل قار ومسكن لائق وصحة مجانية.

الخاتمة

هذا الميثاق مفتوح لكل الفعاليات والحساسيات والاشخاص المؤمنين بقيم الحرية وكرامة الانسان وعموم مدعوون على اختلاف انتماءاتهم السياسية ومشاربهم المذهبية الى الانخراط فيه والعمل على تحقيق أهدافه انتصارا للخيار الديمقراطي وانقاذا للوطن .

تونس في 15 جويلية 1986

بيان

اجتمعت حركات المعارضة الوطنية في نطاق لجنة الاتصال الدائمة وتدارست أوضاع الحريات في البلاد، والمحاكمات السياسية وخاصة أحكام الاعدام الصادرة مؤخرا عن المحكمة العسكرية، وتؤكد ما يلي :

1 ـ استنكارها للاحكام القاسية الصادرة عن المحكمة العسكرية الدائمة بتونس وتنبه الى خطورة اللجوء الى أحكام الاعدام رغم رفضها المبدئي لاساليب التغيير العنيف.

2 ـ تعتبر أن ضرب الحريات واسكات الصحف ومحاصرة الاحزاب وتهميش العمل السياسي المنظم والمسؤول وخنق النشاط النقابي تدفع عددا من التونسيين الى اليأس من التغيير الديمقراطي وتحملهم على اللجوء الى أساليب العنف.

3 ـ تؤكد أن الطريق الوحيد لتجنيب تونس مخاطر المغامرة هو تمكين الاحزاب الوطنية والتنظيمات النقابية والاجتماعية وكل القوى الحية والصحافة الحرة من القيام بدورها في تأطير الجماهير وابلاغ صوتها.

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

الحزب الشيوعي التونسي

حزب الوحدة الشعبية

حركة الاتجاه الاسلامي

التجمع الاشتراكي التقدمي

Déclaration de presse

Le 9 juillet 1986, comparaissent devant le tribunal de 1ere instance de Tunis, 14 personnes, dont 8 menbres du R.S.P ; accusées de "maintien d'association illégale" .

Les faits reprochés à ces personnes remontent à 1981. En effet, en décembre 1981, se sont reunis, quelques dizaines de cadres syndicaux et politiques de sensibilité de gauche, pour débattre de la situation politique née des élections législatives anticipées de novembre 1981, et notamment de l'absence de la gauche tunisienne de cette compétition politique.

De ces discussions est apparue la necessité pour la gauche tunisienne de s'organiser sur le plan légal, d'abord autour d'un journal, ensuite, dans le cadre d'un parti afin de contribuer à l'expérience pluraliste nouvellement entamée en Tunisie, et l'amener étape par étape à déboucher sur un système politique démocratique représentatif.

Un certain nombre de militants sont parvenus à élaborer à la fin de 1982 des propositions (une plateforme et un projet de statut) en vue de fonder un Rassemblement Socialiste.

Les consultations ont été élargies aux régions de l'intérieur, notamment à Sfax et c'est à la suite d'une réunion consultative, le 2 janvier 1983 , que 7 militants furent arrêtés. L'interrogatoire de la police allait toucher une trentaine de cadres politiques qui avaient pris, à un titre ou un autre, part à ces travaux préparatoires. Deux mois plus tard, les 7 prévenus ont été relachés et une délégation de 6 personnes a été reçu au premier Ministère.

Les menbres de cette délégation ont exposé leur point de vue et défendu leur droit à la libre association.

Le représentant du gouvernement a exprimé de son côté, l'idée que le gouvernement ne voyait aucun inconvénient à l'émergence d'un parti légal de gauche et que l'éventualité de reconnaître ultérieurement cette formation et de lui accorder un journal était à envisager ...

A la suite de cette entrevue les consultations se sont poursuivies et ont abouti à la fondation, le 13 décembre 1983 , du Rassemblement Socialiste Progressiste.

Le 28 décembre 1986 le Ministre de l'Intérieur a accordé au SG du R.S P le visa pour la publication d'un hebdomadaire de langue arabe "Al Mawqif"

Les poursuites ne devaient pas cesser pour autant.

A la surprise générale 14 personnes ayant pris part à ces consultations ont été convoquées à comparaitre le 27 novembre 1985 devant la 6em chambre correctionnelle sous l'accusation de "maintien d'association illégale", en vertu de l'article 30 de la loi du 7 novembre 1959 sur les associations et qui prévoit une peine allant jusqu'à cinq ans d'emprisonnement.

Ce procés avait provoqué une protestation générale dans la presse démocratique et les chefs de l'opposition légale ont attiré l'attention du premier Ministre sur cette affaire, lors de leur entrevue avec le premier Ministre au palais du gouvernement, en octobre 1985.

L'affaire était rèpoussée au 9 juillet 1986 et l'espoir était né de voir ces poursuites cesser à la suite de l'abrogation de la loi sur les associations en juin 1986 , selon les promesses réitérées du gouvernement.

Malheureusement cette affaire intervient dans un climat de morosité politique caractérisé par une régression générale de l'état des libertés ce qui cause de sérieuses et légitimes raisons d'inquiétude quant à la liberté et la sécurité des inculpés.

A l'occasion de ce procés qui frappe cinq membres de son bureau politique et 3 autres membres fondateurs, le R.S.P voudrait attirer l'attention de l'opinion démocratique tunisienne, arabe et internationale sur les faits suivants:

1°) La loi de 1959 sur les associations qui subordonne dans son article 4 l'exercice de la liberté d'association à la volonté discriminatoire du Ministre de l'Intérieur est en opposition flagrante avec l'article 8 de la Constitution qui garantit aux citoyens le droit à la libre association en tant que liberté fondamentale. L'ensemble de l'opinion démocratique appuyée en cela par le point de vue d'éminents juristes, n'a cessé de réclamer l'abrogation de cette loi Le gouvernement s'est lui même fait l'écho de cette revendication légitime en adoptant lors d'un conseil des Ministres présidé par le chef de l'Etat un projet de loi qui devait être débattu par l'Assemblée Nationale en juin dernier.
La loi étant hiérarchiquement inférieure à la constitution et ne pouvant la contredire, le juge tunisien ne peut faire la sourde oreille aux griefs unanimes des tunisiens à l'encontre d'une loi anticonstitutionnelle, et il est en droit voire dans le devoir , en l'absence d'un conseil constitutionnel, d'ecarter l'application de la loi de 1959.

2°) Les faits reprochés aux inculpés ne se constituent nullement une infraction à la loi sur les associations malgré son caractère anticonstitutionnel.
Les consultations incriminées ne représentaient aucun élément de permanence, ni dans leur composition, ni dans leur régularité et ne mettaient en cause aucune activité extérieure.
Par le nombre des participants ainsi que par la nature préparatoire de leurs travaux, ces consultations ne constituent que des réunions privées qui ne tombent sous le coup d'aucune loi du droit positif tunisien.

De surcroit , le dépot auprès du Ministère de l'Intérieur, le 13.12.83, des statuts du R.S.P ,de la liste de ses fondateurs ainsi que de la composition de son comité directeur prouve si besoin est la volonté manifeste des accusés d'agir dans la légalité.

3°) Ilest à relever que les faits incriminés n'ont jamais fait l'objet d'une interdiction judiciaire ou adminstrative explicite ou implicite.
L'article 30 de la loi qui sanctionne le maintien (et non la constitution)d'une association illégale ne peut donc nullement s'appliquer aux faits de cette affaire.

4°) Le procés des socialistes tunisiens intervient dans une conjoncture cartérisée par une dégradation générale de l'état des libertés:

La liberté syndicale a été violée et la centrale syndicale mise au pas par des moyens illégaux et répréssifs
La liberté de la presse est baillonnée par des mesures de suspension qui n'ont épargné aucun journal indépendant ou d'opposition.
La liberté d'association est entravée par des poursuites qui ont frappé et frappent encore les partis d'opposition, notamment le M.T.I, le R.S.P, et le M.D.S.
Les libertés de réunions sont jugulées aux moyens de procés qui ont frappés de nombreux citoyens sous l'accusation d'attroupement sur la voie publique.
La dégradation du climat politique se greffe sur un fond de crise politique et sociale d'une gravité menaçante pour l'avenir du pays, et constitue en fait une fuite en avant face aux problèmes multiples et grandissants que pose la crise économique et sociale au gouvernement.
L'article 30 de la loi qui sanctionne le maintien (et non la constitution) d'une association illégale ne peut donc s'appliquer aux faits de cette affaire.

5°) Le R.S.P , constitué postérieurement aux poursuites, bien que toléré et non reconnu, n'a cessé de développer une activité légale et entend la poursuivre quels qu'en soient les sacrifices.

Il entend notamment maintenir et renforcer ses liens d'alliance avec l'opposition démocratique en vue de défendre la liberté des citoyens, les conquêtes sociales des travailleurs et garantir l'indépendance du pays.

Il continuera à oeuvrer en union avec les forces de gauche en vue d'offrir aux tunisiens une alternative de gauche arabe et socialiste .

Le Rassemblement Socialiste Progressiste

مشروع بيان صباحي
لمناسبة محاكمة المناضلين والمسؤولين النقابيين
امام قضاء امن الدولة

يدعو النقابي الاستاذ ... المناضلين والمسؤولين النقابيين امام محكمة امن الدولة لادانتهم بمجموعة من التهم السياسية الخطيرة التي تصل درجة وهكذا اليوم هذا النظام في عنفه وتجبره وعزمه على تصعيد سياسته الاجرامية: سياسة الاستفزاز الحقيرة والقمع الدموي والارهاب الشامل.

فبعد 18 شهرا من الاعتقال والتعذيب الوحشي الذي بلغت شراسته حد استعمال المناضل حسنية الكوكي، وبعد القيام بسلسلة من المحاكمات التعسفية التي شملت العشرات من النقابيين والمناضلات والعاملين والشبيبة المريضة والمعهدية، حاضروا النظام في 12 من اطارات يلجأ الى تشغيل محكمة امن الدولة سيئة الذكر لضرب مناضلين ومسؤولين بارزين في الحركة النقابية. ان كل هذه الممارسات القمعية ماضية الا اعتداد للهجمة الفاشية التي بلغت ذروتها في فبراير 76 حيث قامت عبر حملة التعفين للمنظمة النقابية مرورا بمداهمة الاطر التعسفي واقرافات والتشغيل الاجباري بمحتشدات الخدمة المدنية....

وليس من الغريب ان تنتصب محكمة امن الدولة لادانة المناضلين والمسؤولين النقابيين، اذ من المعلوم ان الحكام الحاليين الجزائر كانت وما تزال احدى الركائز الاساسية للنظام الاستبدادي الرجعي، فبامتياز وفضلا ما استعماريا جديدا، فعل دموي جبري على استخدام اجهزته القمعية - عاقبة من محاكم عادية واستثنائية - ضرب القوى الوطنية المعادية للاستعمار والحركة الجماهيرية للعمال والشبيبة المثقفة والمناضلة الديمقراطية الثورية. ... تدريجيا للطبقة العاملة الفولاذية فان منظمتها "العامل العربي" قد عرفت الحكام الجزائر مرات عديدة، وحتى اليوم فان عددا كبيرا من مناضليها واطاراتها ما يزالون رهن سجون النظام مثلما يثقل الاحكام الظالمة.

وفضلا عن طبيعته الرجعية والقمعية فان النظام الدستوري قد التجأ هذه المرة للتعليل قضية امن الدولة تحت تاثير ... من خلال الاهم ابات وتاثرها الاشهر الماضية تاكد فشل هجمته الفاشية الشرسة في تركيع الطبقة العاملة وفرض السلم الاجتماعية

ذلك ان الجماهير العمالية ومن ورائها الجماهير الشعبية الواسعة لم تستسلم للمجزرة وما الحقه بل صرعان ما خلقت جراحها ووقفت لترفع راية الصمود والمقاومة، وكما لفشل "موعد افريل" المزعوم واستمرار قد تصور القوة الفرانكية وقناعتها الطرد التعسفي والاضراب ما عاد الشغل وغيرها من مظاهر الازمة الاقتصادية، دور الدافع للطبقة العاملة والجماهير الشاملة لتقوية حركتها المطلبية.

من خلال المبادرات السياسية المشؤومة تحاول الحركة الوطنية الديمقراطية الثورية، لعدة اعلم واعي ان ... القوى السياسية التقدمية قد استرجعت انفاسها وهي سائرة في حالة تحفز امتلاك زمام المبادرة ... ومما يبعث على المزيد من ارتباك ... النظام الرجعي والمزيد من الامل في نفوس ... كل التقدميين هو نهضة القوى الحال العميقة ومن بينها منظمتنا التي ... بدات تتغلب على ازمتها وتتقدم خطوة ثابتة في توضيح وتوحيد المتطلبات الساعة. وهنا ينبغي التاكيد بان نهضة القوى الوطنية منظمتنا، وما يزال رهينا ... بالتقدم والانتصار على التيارات الانتهازية ومن مقدمتها ... تيار الردة المدافع عن ذيل المفاوضة للدم ال والطبقة العاملة والشعوب.

وعلى المستوى الخارجي ... تتفجر عزلة النظام كل يوم اكثر، فضلا عن ... المعلنة من طرف القوى الحال والتقدمية في العالم فان تيار المساندة لطبقتنا العاملة ولجماهير شعبنا قد اتسع ليشمل اوساطا جديدة مناهضة القوى المناقضة للاساليب الحكم الفاشي. ان هذا الواضح يبرز تماثل البعاده في موقف العديد من المنظمات السياسية والنقابية والانصار قاه الهجمة الفاشية للنظام وخاصة في رفض الاعتراف والتعامل مع القيادة الحزبية المفروضة قسرا على راس النظام النقابية القوية. ... ان قاومة الاشتراكية الاممية الحزب ... دفع النقابات الصهيونية ... للتعامل مع بيادق النظام الدستوري ... قد باءت بالفشل الذريع كما ان محاولة الحزب الشيوعي ... الجزائري ... المحافظة على تحفيف عزلة القائمة قد باءت بالفشل التام هي الاخرى.

وستورا منه بعزلقه التامة والتي جعلت ازمته تتفاقم الى درجة أقصى ، قرر القضاء الاعفاء
من تنفيذ مهامه الاجرائي والتعجيل بمحاكمة مابتسة من ضباط عليه ومسؤولي الحركة النقابية
وتمكن من دفع نقابيي سوسة امام الدائرة الجنائية بمحكمة الناحية لتفتش المدينة تحميد القديم
المحبوبة الاصالية من المتهمين ومن ضمنهم اعضاء المكتب التنفيذي
للاتحاد امام الدائرة الجنائية بسوسة .

تلتف جميع بدأت وظائف تعفنه الازمة تشل تبدد والتعيان في شكل اشاعات
حول تخوير وزارة بمناسبة عودة الجريم الاكبر من "التداوي" بالخارج ، جارت
مواقف النقابيين ولسان دفاعهم لتعطي لسير المحاكمة بسوسة الطابع الذي
لما حدده من النظام الرجعي . لقد تظافرت
جهود المتهمين والمحامين
بصورة الجابية وسرعان
ما تحت محاصرة رئاسة المحكمة - وتهرب كل مناورات الفنيقة وكانت الذهنية
تأكيد براءة المتهمين لهام الرأي العام المحلي والدولي فتوجهت اصابع الاتهام
وبقوة اكثر من اي وقت مضى الى الطغمة الفاشية المهيمنة في السلطة .

وهنا وجد النظام نفسه مرغما على وضع حد لسير القضية امام قاعة الجلسات
على وضع حد لسير القضية امام قاعة الجلسات العام والالتجاء الى قلة امن
الدولة التي يستطيع استعمالها كما يشاء ، فكانه دفعه لمحكمة سوسة الى
التدخل على القضية فجأة ، ثم دفعه لمحكمة التعقيب الى تزكية قرار التدخل
المذكور من انتظار الاجراء باعداد الوثائق اللازمة لابتداء المحاكمة
والاعلان عن افتتاح جلساتها فورا ودون اعطاء الحد الادنى من الوقت
لسان الدفاع للاطلاع على ملفات القضية .

"استقلال القضاء" حول ، بمناسبة الاعلان الفجائي لقرار التخلي من طرف قلة سوسة ، فان

وفي هذا الموقف الذي وقعته بعض الاوساط السياسية
وفي مقدمتها جريدة "الرأي" من قرار التخلي . لقد رأت فيه تلك الاوساط
دليلا على استقلال القضاء" المزعوم وكان نظرية "استقلال القضاء"
في حد ذاتها ليست مجرد اكذوبة برجوازية خبيثة وكان استقلال القضاء
حتى ولو كان نسبيا هو جود فعلا في تونس ، اي الحال وواقع الحياة الحواش
يؤكدان بما لا يدع مجالا للشك بان دواليب السلطة التشريعية ، قضائية تنفيذية
تشكل كلا لا يتجزأ موضوع في يد الطبقات المهيمنة لفرض حكمها على
الطبقات المضطهدة

بمفهوم المقارن

مسألة "استقلال القضاء" ليست على العموم الا مسالة شكلية فقط ، وحتى
من وجهات النظر الديمقراطية البرجوازية تظل استقلالية القضاء الفعلية نسبية
جدا ، اذ ان القضاء في كل الحقوق الطبع الرجعي للقوانين المطبقة
او في الاسلوب الرجعي لعمل القضاء والطبيعة
الرجعية للقضاة انفسهم في الغالب . لذلك يحذر الشيوعيون
الحقيقيون دائما من بعض الاعتقاد في "عدالة" الطبقات الرجعية مهما كانت
مؤكدين على المتدخل امامها او الاهتمام البالغ بهدف فقط الى استغلال
ثغرات الانظمة الرجعية للدفاع عن القضايا العادلة بمنطق الرجعيين انفسهم
او حتى لمجرد التنديد بالنظام من معاقل الرجعية نفسها بأكثر .

وبالطبع فانه ليس غريبا ان تقف الاوساط السياسية المشار اليها موقفا
الحذر من "قرار" محكمة سوسة : اذ الرأي عندها اذ ذاك فيه مناسبة للتنويه
بـ"استقلال القضاء" لمزيد ما انفكت تعلن وهو ما يتفق مع النظام حزب الدستور ، ماضيا وحاضرا
وكل أمله أن يصل هذا النظام المهترئ الى ستر عوراته المكشوفة كي يستطيع دون
عرقلة الدفاع عن قضية الانتهازية البرجوازية الصغيرة
خط منطقا مقنعا للثورة عذرهم ايضا ، اذا ما اجبروا على البحث بالمكر وسلوب
"الجناح الوطني" والتيارات الوطنية" في النظام القائم تطبيقا منهم لنظرية
السيئ الصيت ، فما المنطق ان يعتبروا "قرار التخلي" صفعة على الحكام
وسيعولوا على استغلاله بهذا الشكل او ذاك بعد هنيهة مرة اخرى انهم يحملون بلغو
قمة الافلاس السياسي .

×××

ان قاعة المتهمين والمسؤولين النقابيين امام محكمة امن الدولة
هي تجسيم لرجعية النظام البائسة في تركيبة الطبقة العاملة والجماهير الكادحة
بعد أن فشلت كل الضربات السابقة في فرض الحلول الاجتماعية الخائنة
من الاستغلاليين الجليسة الجابية % من حيث مراميها المباشرة فان هذه
المحاكمة تسعى في المقام الاول الى ابتزاز نوع من الشرعية المزيفة للحكم
القائم بالقاء مسؤولية الجرائم المرتكبة ضد طبقتنا العاملة
وجماهير شعبنا في الاشهر الماضية على عاتق ابناء هذا الشعب

منذ البدء كان واضحا ان "الشرعية" التي سعى النظام الى اكتسابها
بالجلسات العلنية لمحاكمة سوسة لا يمكن ان تكون الا

بحرّ التعفية على المجرمين الحقيقيين وادانة مجرمات معينة من المناضلة والمسؤولين النقابيين. الا انه السهم وراء الشرعية المزيفة لا يمكن عزله البتة عن الاعمال والمذابح الجريئة الاخيرة وشل فعال الطبقة العاملة وحزبه كما سبق الديكتاتورية المتمثلة اساسا في امتلاك العديد من الهياكل النقابية وتوظيفها لاغراض طبقية (مع التراخيص والمنازعات الاجتماعية للقيادة السابقة للنظام النقابي) كما لا يمكن عزل كل فعاله الاعمال الرجعية عن رغبة النظام في استغلال المحاكمة للتغطية على ممارساتهم مع المسؤولين السابقين على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل باعتبارهم ظهرا من الاجنحة المتصارعة على السلطة وبسبب كونهم من اجل تعزيز مركز قدم في الصراع لم يتوانوا عن استعمال كل ادواتهم للحركة النقابية الثورية.

ومن بين اهداف النظام الرجعي واذنابه - لا غبار عليها، وتكفي للتأكد من ذلك تذكر بيانات المسؤولين في الدولة [illegible] وحتى الاقتصار على "الكتاب الابيض" الصادر عن الحزب الدستوري الاشتراكي الدستوري مع التمعن في قرار فتح البحث واحالة المتهمين على محكمة امن الدولة. ومن هنا فقد تعين ان تكون مواقف المسؤوليين ومهامهم على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل موضوع ايضاح.

ان الطبقة العاملة وكافة الجماهير الشعبية وقواها الثورية والديمقراطية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العمالي الدستوري [illegible] بمحاكمة المناضلين والمسؤولين النقابيين امام محكمة امن الدولة مؤكدين ان محاكمة جائرة على غرار سابقاتها [illegible] الى الحكم على عشرات السياسيين الى المؤبد والاعدام، وحكم ريطاليون بالغائه واطلاق سراح كافة المتهمين فيها معبرين لهؤلاء عن مساندتهم المطلقة ضد القمع الفاشي.

لقد عبرت الطبقة العاملة وكافة القوى الثورية عن مساندتها وتضامنها الفعال مع مناضلي الحركة النقابية منذ الصحوة الثورية في جانفي الماضي وقد اتخذت مساندتهم وتضامنهم مختلف الاشكال السلمية والمادية ووصلت الى حد التعبئة في الجزيرة بين الحكم وهاجم بمشاركة مندوبين عن النقابات المحلية المختلفة، ومما لا شك فيه ان محاكمة المناضلين والمسؤولين النقابيين ستكون فرصة اخرى لتقوية تيار المساندة والتضامن مع المناضلين الحقيقيين للطبقة العاملة في نفس الوقت الذي يتعين فيه جعلها مناسبة لتعميم المساندة الظرفية لكل ضحايا القمع الفاشي بما فيهم المسؤولين السابقين على رأس [illegible] النقابية وبقطع النظر عما صدر عن الاخيرين من [illegible] في حق طبقتنا وطبقتنا العاملة [illegible] وكل مجاهدينا الشعبية.

لقد سبق لمنظمتنا ان اوضحت وجهة نظرها في الطبيعة الطبقية للقيادة السابقة للمنظمة النقابية ودورها السياسي الرجعي وحددت [illegible] مسؤوليتها في احداث الربيع الماضي، لكننا اليوم ازاء المحاكمة فرض علينا واجبنا مساندة كل المتهمين مهما كانت مواقعهم الايديولوجية والسياسية وفي هذا لا نتحرج في مساندتنا مناضلين ولم نعتبر ذلك من باب العطف الانساني. اننا نرى ان الطبقة العاملة وحركتها النقابية الثورية لن تنسى ابدا ما هي القيادة السابقة الرجعية وستطلب منها الحساب عن كل تصرفاتها الفعلية وتصوراتها الايديولوجية في الوقت المناسب، لكن العمال والمناضلين النقابيين امام جلاديهم كل العمال يعتبرون ان الحاكم الفاشي هو المسؤول الحقيقي عن مجزرة ٣ جانفي وكل الاعدامات الجماعية واحكام الخيانة العظمى والبشع وتلك، وكل الاحزان الجسيمة التي لحقت الاسرة [illegible] النقابية وعائلات الشهداء والجرحى والمعتقلين وغير ذلك. ان الشعب التونسي [illegible] بكل طبقاته وفئاته الايديولوجية وقواه السياسية يستبشر باصبح الاتي والادانة للحاكم الفاشي، الذي لم يتورع عن اجهاض مؤامرته الاجرامية كما لم يتردد عن فتح نيران السلطة ضد جماهير الدبرياج والغزل، متوجها بجملة التهديد الاعمى بجملات التنكيل والتعذيب الوحشي. ان جماهير شعبنا وطلائعه الثورية اذ تحمل [illegible] المسؤولية الكاملة للحاكم الفاشي لتستعمل وتشكك في قوبل محاكمة المناضلين والمسؤولين النقابيين الى محاكمة للنظام الرجعي وسوف لن يهدأ لها بال حتى تطيح [illegible] بهذا النظام وتثأر فعلا لشهدائها الابرار [illegible] رمز التضحية من اجل الحرية والكرامة.

- يتبع -

وفي سبيل ذلك فانه لا ينبغي السكوت عن المناورات الجبانة الهادفة الى تمييع مسؤولية النظام في الجرائم المرتكبة أو حتى تلك المسؤولة عن [illegible] بغية اعانة على الخروج من ورطته سواء بالرجوع الى سياسة "المعالجة القدرية" كما وقع مثل احداث جانفي أو بالعودة لسياسة "كبش الفداء" كما حدث سنة ٦٩ حينما وقعت التضحية باحمد بن صالح لانقاذ النظام الرجعي المتقدع.

ان حضور المناورات الجبانة كبيرة ومشبوهة كان يجعل الاوساط السياسية المحيطة قطعت فيه الى حد الآن اشواطا خطيرة جيث اصبح من الضروري القضاء عليه قبل سواه الاوان.

ففي سبيل الحصول على التعجيل بتخليط الاوراق واعادة توزيعها بطريقة ترضي كل اطراف النظام، فان جريدة "الرأي" لم تجد غضاضة [illegible] من ضربة المتواضع من نهضة الجماهير المتصاعدة لضرب مساعي الرجعية في عشرة الاولى والاخيرة منها لجماهير الشعب المتظاهرة ضد اعدائه المتسللين والمتعفنين وتشكل بذلك مكسبا [illegible] جماهير الشعب.

[illegible]

اننا نهيب بجماهير شعبنا وكافة قواه السياسية التقدمية أن تتصدى بكل قوة لمحاكمة المناضلين والمسؤولين النقابيين وتحمل كل معاني وسعي الاحباط هذه المحاكمة وفرض اطلاق سراح جميع المتهمين فيها حالا، كما نهيب بهم ان يتحلوا بالكامل اليقظة لصد باب [illegible] المناورة على كل المخاطر والانتكاسة. فلتتصدع الجماهير الثائرة في تصعيد نضالها ضد نظام الخيانة والعمالة والاضطهاد والاستغلال والقهر حليف الجماهير الثائرة في كل مكان.

عاش نضال الشعب

"العامل التونسي"

١٧ للتقدم [illegible]. لذلك الحرية سيا لستي بعد [illegible] الجبهة الفاشية في عرقلة النضال الجماهيري والحيلولة دونه توجهه ضد النظام ككل. من انتظار أن يقدم هذا "كبش الفداء" وعسى أن تتوفر لهم الظروف العلانية لتقديم خدماتهم أثمن.

وفعلا يعتقد ان [illegible] طبقات العاملة والجماهير شعبنا قد اصابت قارة على كشف مثل هذه المناورات الجبانة. بعد أن مارست المرة تلو الاخرى، انه تدرك جيدا ان [illegible] هو الحافظ على النظام الدستوري الرجعي المهترئ. واجبارا هي على دفع ثمن هذا الا شرار كل يوم أغلى.

انا نحذر من خطورة هذه المناورات الجبانة قائمة المناضلين والنقابيين اما قلم امن الدولة لا فنا على يعتقد من أن القوى السياسية المشبوهة تستغل على الاستغلال المحاكمة لفائدتها وستضاعف جهودها من اجل الحيلولة دون انقلابها الى محاكمة للنظام الرجعي نفسه، الى محاكمة سياسية [illegible] تكون الاولى والاخيرة في جماهير الشعب المتظاهرة ضد اعدائه المتسللين والمتعفنين وتشكل بذلك مكسبا [illegible] جماهير الشعب.

[illegible]

اننا نهيب بجماهير شعبنا وكافة قواه السياسية التقدمية أن تتصدى بكل قوة لمحاكمة المناضلين والمسؤولين النقابيين وتحمل كل معاني وسعي الاحباط هذه المحاكمة وفرض اطلاق سراح جميع المتهمين فيها حالا، كما نهيب بهم ان يتحلوا بالكامل اليقظة لصد باب [illegible] المناورة على كل المخاطر والانتكاسة. فلتتصدع الجماهير الثائرة في تصعيد نضالها ضد نظام الخيانة والعمالة والاضطهاد والاستغلال والقهر حليف الجماهير الثائرة في كل مكان.

عاش نضال الشعب

"العامل التونسي"